

توصيات ورشة العمل لإنقاذ الخزينة وقطاع الكهرباء؛ للعمل على زيادة الإنتاج وتحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة

والإسراع في تركيب العدادات الذكية على مخارج شبكات التوتّر المتوسط على الأقل، والتي تساعده في التخفيف من التعديلات على شبكة التوزيع».

كما دعا إلى «العمل على تشكّك مؤسسة كهرباء لبنان عبر فصل النشاطات العائدة لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء تطبيقاً للقانون رقم 2002/462، والإسراع في تعيين الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء تطبيقاً للقانون رقم 2002/462 وعلى ضوء مهلة الستين التي حددها القانون 2014/288، لا سيما أنّ الهيئة في حاجة إلى بعض الوقت لوضع الأنظمة والسياسات بعد اضطلاعها بمهامها، واتخاذ الخطوات التي تضمن استمرارية تنفيذ خطط إصلاح قطاع الكهرباء وعدم وضع خطط جديدة عند كل تغيير حكومي، ووضع دستور (معايير) الشبكة أو ما يسمى Grid Code وفق المعايير العالمية والخصوصية اللبنانية، والاعتماد على القدرات الهندسية الوطنية للنهوض بالقطاع الكهربائي أسوة بباقي القطاعات وتوكيد مسألة تشغيل الجسم الهندسي اللبناني لتشمل الدراسات والتخطيط والإشراف والتنفيذ».

واعتبر التقرير أنّ «الانتقال إلى الغاز كوقود أساسي لمعامل الإنتاج أمر في غاية الأهمية، وإلى أنّ نتفك من استخراج الغاز من بحرنا أو برنا بعد 8 سنوات على الأقل، فمن الضروري اللجوء إلى المنصّات العائمة لتخزين وتغويز الغاز السائل FSRU والإسراع لتعويض التأخير غير المبرر».

وأوصى بـ«العمل على تعديل التعرفة وإعادة هيكليتها بطريقة تنصف ذوي الدخل المحدود، وتوقف نهج دعم الاستهلاك المعتمد حالياً حيث يزداد العبء على الخزينة كلما ازداد الاستهلاك، ما يعني أنّ كبار المستهلكين يستفيدون من الدعم أكثر من الطبقات الاجتماعية الفقيرة من ذوي الاستهلاك المحدود، مع التشديد على أنّ زيادة التعرفة يجب أن تصبّ في الخزينة لتخفيف العبء المالي، وليس لأي مشروع آخر، إذ إنّ التخصيص ممنوع بموجب القوانين».

واعتبر التقرير أنّ «الاستثمار في الطاقة المتجددة أصبح ضرورة حتمية»، مشيراً إلى أنّ التطورات التكنولوجية أصبح يتيح إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة على اختلاف أنواعها، ما يسمح بتحقيق الهدف المعلن بإنتاج 12 في المئة من الطاقة المستهلكة في لبنان من الطاقة المتجددة بحلول العام 2020»، مشدداً على «ضرورة العمل على تسريع إقرار بعض مشاريع القوانين الأساسية، والتأكيد على إلزامية اعتماد مبدأ التقييم البيئي الاستراتيجي الذي نصّ عليه القانون 2002/444 وفصله المرسوم 2012/8213 في جميع مشاريع الاستثمارات القطاعية قبل إقرارها، واعتماد مبدأ تقييم الأثر البيئي الذي نصّ عليه القانون 2012/444 وفصله المرسوم 2012/8633 في جميع المشاريع الجديدة الإنشائية والصناعية وغيرها، وإخضاع المشاريع القائمة».

أعلنت لجنة الأشغال العامة والطاقة والمياه النيابية تقرير وخلاصات وتوصيات ورشة العمل والطاولة المستديرة لإنقاذ الخزينة وقطاع الكهرباء التي عقدتها برعاية رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري.

ولفت التقرير إلى «تأثير الكهرباء على النمو الاقتصادي، إذ إنّ 75 في المئة من الشركات اللبنانية تعتبر أنّ الكهرباء تشكل عائقاً رئيسياً أمام النمو والقدرة التنافسية، أما على المستوى الاجتماعي فإنّ متوسط فاتورة الكهرباء للأسرة في لبنان تقدّر بأكثر من 1200 دولار أكثر من ثلثها تدفع للمواد الخاصة».

كما أشار إلى «المشاريع المتعثرة التي طرحت في السنوات الأخيرة، ومنها مشروع مقدمي الخدمات DSP، ومشروع دير عمار 2، ومشروع المحركات العسكرية في الذوق والجبّة، ومحطات التحويل الرئيسية، إضافة إلى فشل تزييم تأهيل معلمي الزوق والجبّة».

وأوصى التقرير بـ«العمل على زيادة الإنتاج على المدى القريب عبر استكمال مشروع إضافة قدرة إنتاج جديدة بحوالي 270 ميغاوات في معمل الذوق والجبّة، واستكمال العمل على إنشاء معمل قدره 2 عمار 2 والذي يعمل على نظام الدارة المركبة بقدرة 531 ميغاوات، والعمل على زيادة الإنتاج على المدى المتوسط وذلك بالإسراع في إطلاق عملية تزييم بناء معمل إنتاج الكهرباء بالشراكة مع القطاع الخاص تطبيقاً للقانون 288 الذي منح لمجلس الوزراء حق إصدار تراخيص الإنتاج للقطاع الخاص، إضافة إلى اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص لإنشاء معمل إنتاج الطاقة واعتماد آلية التزييم المفصلة في مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى حين إقرار هذا القانون».

كما أوصى بـ«العمل على إقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يحدد إطاراً تشريعيًا وتنظيميًا عصريًا للشراكة ويؤمّن الوضوح في إجراءات التزييم وفي العلاقة بين أطراف القطاعين العام والخاص، ويحدد آلية تؤمّن الشفافية في إجراءات تزييم مشاريع الشراكة لأنها تشترك كل الجهات المعنية به، بما فيها المجتمع المدني والسلطات المحلية، في اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم المشروع وتزييمه».

وشدّد التقرير على أهمية «استكمال شبكة الـ 220 كيلوفولت لضمان استقرار نقل الطاقة الكهربائية، وإنشاء محطات التحويل الرئيسية كمحطات بعلبك والبعشاص في طرابلس ومحطة الأضرفية في بيروت ومحطة الضاحية الجنوبية ومحطة صيدا».

ودعا إلى «تصويب مسار العمل لمشروع مقدمي الخدمات بدءاً بإصدار القانون اللازم، ومد شبكات التوزيع الضرورية في المناطق اللبنانية كافة، والعمل على معالجة المخالفات القانونية والدستورية الواضحة في المناقصة، وتفعيل الجباية والتشدد في معاقبة سرقة التيار الكهربائي

البناء

لجنتا المستأجرين؛ لإسقاط القانون الأسود وإقرار قانون ينصف الطرفين

اعتبرت لجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين ولجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين، أنّ تجمعات المالكين دأبت على إصدار البيانات والتصريحات، مضمنة إياها شتى الأضاليل وكيل الاتهامات».

وأوضحت اللجنة في بيان أنّ «المستأجرين رفضوا هروب الحكومات المتعاقبة من تحمل مسؤولياتها في معالجة أزمة السكن بدلاً من تلزيمها للقطاع الخاص، والاكتفاء بإصدار القوانين التي تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر».

واعتبرت اللجنتان أنّ «من السخرية اتهام المستأجرين بإفقار المالك القديم، متجاهلين التاجر بالعملة الوطنية وفقدوا قيمتها الشرائية والتسبب بالتضخم بفعل السياسات الاقتصادية المعتمدة، الأمر الذي أصاب المستأجرين من أصحاب المداخل المحدودة والمتوسطة كما أصاب المالكين القدامى».

وأضاف البيان: «يصرّ بعض المالكين على الاستثمار في الماسي التي أصابت أو يمكن تصيب المستأجرين، كما حصل عند انهيار مبنى فسوح، حيث يجري تحميل الضحايا المستأجرين المسؤولية عن جشع المالك وإهماله وتلكؤ الدولة عن واجباتها حيال مواطنيها».

واعتبر المجتمعون أنّ اتهام «بعض المالكين، المستأجرين الذين يدافعون عن حق السكن لعائلاتهم ويمتسكون بحقوقهم المكتسبة، بأنهم يفترون مخاوف المستأجرين ويضربون قطاع الإيجارات ويخربون الاقتصاد، استخفاف بعقول الناس خصوصاً من يتسنى له قراءة هكذا بيانات، وكأنّ حال البلد وأزماته لا تشوبها شائبة، فكل المؤسسات بخير والوضع الأمني مستقر».

كما اعتبروا أنّ «تأميم الأملاك وانتهاك الدستور، بات تحريضاً رخيصاً وعملة منتبّهة الصلاحية غير قابلة للاستعمال، ومعها الكلام عن الأحزاب، لأنّ المستأجرين كما المالكين هم مواطنون، وفيهم من كل الأحزاب والطوائف والمناطق».

وحول دعوة النواب الذين وقعوا الطعن إلى القراءة المتأنية للقانون، أوضحت اللجنتان أنّ «القراءة المتأنية التي حصلت هي التي فضحت مساوئ القانون، وحجم الكارثة الاقتصادية والاجتماعية والوطنية التي تنتج منه»، كما أدت الإصرار على إسقاط القانون الأسود وصولاً إلى إقرار قانون عادل ومتوازن لإيجارات ينصف المالك ويحمي المستأجر وحقوقه».

مياومو وجباة KVA يعتصمون في بعلبك؛ الخلاف مع كهرباء لبنان لا يعيننا

وسام درويش

نقّ العمال المياومون وجباة الإجراء في كهرباء لبنان العاملون في شركة KVA اعتصاماً أمام مكاتب المؤسسة في بعلبك، كخطوة أولى احتجاجاً على وقف دفع رواتبهم من الشركة.

وقال علي الحاج يوسف الذي تلبا بيان العمال: «من جديد لفتني في الطرقات والاعتصامات، إذ تقرض علينا شركة مقدمي الخدمات KVA أنّ تكون هنا لتطالب بإسقاط الحقوق، فيعد انتظارنا تنفيذ القانون المتعلق بتثبيتنا نتفاجأ بقرار وقف رواتبنا بحجّة الأزمة المالية ونتيجة خلاف مع مؤسسة كهرباء لبنان التي لا تدفع الفواتير للشركات».

وأضاف: «نعلن اليوم أنّ قضيتنا هي قضية كل اللبنانيين، ونطالب بدفع الرواتب المستحقة للعمال من قبل شركة KVA، وإعادة كهرباء لبنان جداول الأسماء التي ستخضع للمباراة، وتحديد المواعيد من قبل مجلس الخدمة المدنية».

وأحد أنّ خلاف الشركة مع مؤسسة كهرباء لبنان لا يعني المياومين والجباة ورواتبهم يجب أن تكون في الأولوية»، لافتاً إلى أنّ «هذا الاعتصام هو نواة انطلاقاً جديدة».

من جهته، قال رئيس لجنة المتابعة للعمال المياومين لبنان مخول خلال الاعتصام: «خلال هاتين السنتين لاحظنا وجود تأخر على خزينة الدولة بين مؤسسة كهرباء لبنان وشركات مقدمي الخدمات».

وأضاف: «إنّ شركات مقدمي الخدمات تعمل اليوم بمياومين وإدارات فاشلة، ونحن اليوم لدينا هدفان: الأول إسقاط شركات مقدمي الخدمات والثاني هو تثبيتنا».

وتابع مخول: «لقد أجرينا اتصالات مع شركة KVA وتبين لنا أنهم لا يريدون دفع الرواتب، لذا لم يحدوا لنا أي موعد، وهناك حوالي 800 شاب ونحن على أبواب شهر رمضان، ولم يقبضوا رواتبهم حتى الآن وليس في الأفق أي بادرة لدفعها».

وتزامناً مع الاعتصام، أقفلت دوائر البقاع وبيروت التابعة لشركة KVA وتوقفت أعمال الصيانة، كما هذ العمال بمزيد من الخطوات التصعيدية.



من اعتصام المياومين في بعلبك

مذكرات

● واصل موظفو المستشفى الحكومي - الكرنيتينا، للأسبوع الثاني على التوالي، إضرابهم المفتوح عن حرم المستشفى، احتجاجاً على عدم قبض رواتبهم ومستشفياتهم منذ شهرين من دون أي استجابة من المسؤولين.

● ضمن مشروع «نسيج» الذي تنفذه جمعية «الحداثة»، تمّ أمس توقيع اتفاقية تمويل شبكة الصرف الصحي لحارة الظهر في بلدة مشحة - عكار، بتمويل مشترك بين مكتب المبادرات الانتقالية OTI الممول من وكالة التنمية الأميركية وبلدية مشحة.

● حضر التوقيع عن مكتب المبادرات غريس فوسكولوس وروجيه كرم، ورئيس جمعية الحداثة زاهر عبيد، ورئيس بلدية مشحة زكريا عيسى. وقدرت كلفة المشروع بحوالي 100 ألف دولار أميركي، تدفع منه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حوالي 65 ألف دولار، وبلدية مشحة حوالي 35 ألف دولار ويبلغ طول مشروع الصرف الصحي لحارة الظهر أكثر من 4 كلم ويخدم حارة الظهر الجديدة بكاملها التي تضم أكثر من 250 منزلاً و30 مزرعة وبعض المشاريع السكنية الجديدة.

● ناشد أهالي منطقة كركول الدروز المسؤولين في مؤسسة كهرباء لبنان، إصلاح العطل الذي طرأ على الشبكة نتيجة حريق شب ليل أول أمس، وأدى إلى قطع الكهرباء عن شارع الشوف.

● وطالب الأهالي في بيان أمس، بالإسراع في إصلاح العطل، في ظل الحرارة المرتفعة، لا سيما أنّ لمولدات خاصة في المنطقة».



خلال توقيع اتفاقية تمويل شبكة الصرف الصحي

الاتحاد الأوروبي يقدم 1.959 مليون يورو لدعم التحريج في لبنان



مصافحة بين شهيّب وإيخورست بعد توقيع العقود

الاربعين مليون شجرة الخاص بوزارة الزراعة».

وأشار البيان إلى أنّ هذه الأنشطة «تسعى إلى تحفيز مشاركة البلديات والجهات الأهلية في تنفيذها، ووضع نماذج ناجحة في مجال التحريج وإعادة التحريج (124 هكتاراً) في البلاد، وسيستفيد منه 25 ألف أسرة. والأهم أنّ هذه الأنشطة ستحدّد طريقة عمل قابلة للتكرار، في شأن كيفية تنفيذ التحريج وإعادة التحريج في مختلف محافظات لبنان».

وأوضحت بعثة الاتحاد الأوروبي في بيان، أنّ «الهدف العام لهذه الأنشطة يقضي بتقدم الاقتراحات بدعم التحريج وإعادة التحريج في لبنان، بما يخدم أهداف برنامج

مذكرة تعاون بين وزارتي البيئة والتنمية الإدارية؛ تعزيز الحوكمة ووضع خطة للنفايات الصلبة

وقع وزير البيئة محمد المشنوق ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج بعد ظهر أمس، مذكرة تعاون سعيًا إلى تبادل الخبرات والتعاون الثنائي في مجال تعزيز الحوكمة البيئية ووضع خطة وطنية شاملة للنفايات الصلبة من ضمن اللجنة الوزارية المكلفة من قبل مجلس الوزراء.

وتشير المذكرة إلى «أنّ وزارة البيئة ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وإيماناً منهما بضرورة تعزيز التعاون المشترك في مختلف الإدارات والجهات المعنية بموضوع البيئة، ورغبةً منهما في تمتين أواصر التفاهم المشترك وسعيًا إلى تبادل الخبرات والتعاون في مجالات مكنته وزارة البيئة وخدماتها ووضع خطة وطنية شاملة للنفايات الصلبة وفي المشاريع المتعلقة بإدارة المحلّة للنفايات الصلبة وإتلاف النفايات الإلكترونية، قد اتفقتا في مجال تعزيز الحوكمة البيئية على التعاون في موضوع مكنته الإجراءات في وزارة البيئة وإطلاق الخدمة الإلكترونية لبعض خدمات وزارة البيئة واستكمال عملية تحضير بطاقات المهام في ما يتعلق بالإحدى وعشرين وظيفة التي جرى تعيين الناجحين فيها مؤخرًا في ملاك وزارة البيئة وفق المرسوم رقم 9899 تاريخ 2/18/2013.

وفي مجال النفايات الصلبة، اتفقت الوزارتان، وفق المذكرة، «على التعاون في وضع خطة وطنية شاملة للنفايات الصلبة ضمن اللجنة الوزارية المكلفة من قبل مجلس الوزراء بموجب القرار الرقم 74 تاريخ 2014/3/27، والتعاون في المشاريع المتعلقة بالإدارة المحلية للنفايات الصلبة من خلال لجنة الإشراف ووضع آلية تنسيق لعملية إتلاف النفايات الإلكترونية».

ولفت وزير البيئة إلى ميزة هذه المذكرة، لجهة «تحقيق المزيد من التعاون بين وزارتي الدولة للتنمية الإدارية والبيئة»، وقال: «نحن لا نقول من ينقذ ماذا بل نحن نتعاون وهذا هو شعار المذكرة التي توقع وتنص على مجموعة من الأهداف المشتركة».

من جهته، أشار دو فريج إلى أنّ «وزارة الدولة للتنمية الإدارية لا تتدخل مع موازنة الدولة اللبنانية»، وقال: «إنّ وزارتنا تعمل بواسطة الهبات مع الاتحاد الأوروبي وباقي المنظمات الدولية، وقد وجدت أساساً لتساعد باقي الإدارات اللبنانية سواء بالقرارات أو النفايات الصلبة أو بالهيكليات أو بتبسيط الإجراءات أو بالحوكمة الإلكترونية أو بالحوكمة البيئية، ونحن كوزراء و فريق عمل بتصرفكم ويتصرف كل المؤسسات العامة والبلديات».

نشاطات اقتصادية



فرعون مجتمعاً إلى وفد لجنة مهرجانات القبيات السياحية

● أطلق وزير السياحة ميشال فرعون قبل ظهر أمس مهرجانات إهمج السياحية في جرود جبيل، في حضور وزير الثقافة روني عريجي، النائب سيمون أبي رميا، رئيس بلدية إهمج زيزه أبي سمعان، رئيس جمعية إهمج إهمج، مخايل جبرائيل، المدير العام لوزارة السياحة ندى السردوك، ورئيسة مصلحة الإنماء السياحي في باريس.

وكان فرعون استقبال وفداً من لجنة مهرجانات القبيات السياحية برئاسة سينيتيا حبش التي وجهت له دعوة إلى حضور المهرجانات. ثم استقبال وفداً من الرابطة الثقافية الرياضية في بيبور برئاسة جميل الرميثي الذي طلب منه رعاية «مهرجانات بيبور 2014» التي تبدأ في 8 آب المقبل وتتضمن سهرات فنية وحفلة زجلية ومعارض ومسرحاً للأطفال.

كما التقى فرعون وفداً من لجنة مهرجان ومعرض ميريوا السياحي برئاسة شربل سعادة، الذي طلب منه أيضاً رعاية المهرجان.

● استقبل وزير المال علي حسن خليل لجنة الإساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية ويبحث معهم في موضوع قرار ملف التفرغ في مجلس الوزراء.

وقال جان توما باسم الوفد: «نقلنا إلى الوزير هواجس الإساتذة، وأكد لنا أنّ لا مشكلة في إقرار ملف التفرغ في جلسة مجلس الوزراء الحالي من قبل، والموضوع فنية وحفلة زجلية مسؤولية وزارة المال حيث لا مشكلة مالية مطلوبة».

● استقبل وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتري في مكتبه أمس، وزير الصناعة حسين الحاج حسن،

إطلاق مشروع «برايم» حول صناعة المجوهرات في غرفة طرابلس



خلال إطلاق المشروع

لمحة عن «مهيئة المجوهرات وما آلت إليه اليوم على رغم فرادتها»، مشيراً إلى واقع سوق المجوهرات في طرابلس «الذي كان من أهم الأسواق في العالم العربي نظراً إلى ما يحويه من حرفيين مشهورين»، لافتاً إلى أنه اليوم «يعاني اقتصادياً واجتماعياً، على رغم وجود مصانع صغيرة، لكنها لا تلبي الحاجات، نظراً إلى افتقادها التقنيات، ونحن نحول على مشروع «برايم» للمساعدة في عملية تطوير عملية صناعة المجوهرات».

ولقبت منسقة المشروع غيدا منقارة الضوء على «أهداف المشروع التي تتمثل في دعم التدريب ما بين الأجيال ونقل الخبرات في مجال صناعة الفضة والذهب والمجوهرات لتنمية حضور الابتكار المتوسطي على الساحة الدولية».

يشار إلى أنّ الدول المشاركة في البرنامج هي أربع: لبنان، مصر، إيطاليا، واليونان، وتبلغ الموازنة الإجمالية للمشروع 819071 يورو ويخطط بتحويل بقيمة 737163 يورو (أي 90 في المئة) من الاتحاد الأوروبي.

ضمن سلة مشاريع برنامج التعاون عبر الحدود في حوض البحر المتوسط، وبدعوة من BIAT وبمساهمة من الشركاء اللبنانيين الآخرين: غرفة التجارة والصناعة والتجارة في بيروت وجبل لبنان وجامعة سيدة اللويزة - NDU، تمّ أمس إطلاق مشروع PRIME لتعزيز التدريب ما بين الأجيال في دول المتوسط على تصميم المجوهرات وصناعتها، وذلك في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي.

ورأى رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي، أنّ «عمل المجتمع أن يؤدي دوراً في هذا المجال أي في تعليم المجوهرات وصناعتها فهو محبب لدى الناس». وأضاف: «إنّ العنصر الأساسي هو الإبداع إذ عبه يمكن جذب الأسواق اللبنانية والعربية»، مثنياً على «عمل BIAT ومشاريعه». كما أثنى على «دور الاتحاد الأوروبي في تشجيع مشاريع مماثلة وإطلاقها».

تمّ أتعلى رئيس نقابة الذهب في طرابلس خالد النمل

مواعيد



● يفتتح وزير الصحة وائل فاعور غرفة الطوارئ للكوارث في مستشفى بيروت الحكومي الجامعي، عند الثانية عشرة من ظهر اليوم.

● تعقد لجنة المال والموازنة جلسة عند العاشرة والنصف من صباح اليوم، برئاسة النائب إبراهيم كنعان للاطلاع من وزير المال على واقع الحسابات المالية وكل المستجدات المتعلقة بها.

● تعقد لجنة الإدارة والعدل جلسة، عند العاشرة من قبل ظهر غد الأربعاء برئاسة النائب روبير غانم، وذلك لمناقشة درس: اقتراح القانون المتعلق بتملك غير اللبنانيين الحقوق العينية في لبنان.

● تعقد هيئة التنسيق النقابية مؤتمراً صحافياً عند الثانية عشرة من ظهر اليوم في مقر روابط الإساتذة والمعلمين في الأونيسكو.

● يعقد اتحاد نقابات المهن الحرة (الأطباء والمهندسون والمحامون وأطباء الأسنان في بيروت والشمال والصيدلة والصحافة والمحروون) مؤتمراً صحافياً عند الثانية بعد ظهر اليوم في نقابة الصحافة، للإعلان عن رفضهم الترخيص العشوائي للمعاهد والكلبات في لبنان ولتأكيد تضامنهم مع نقابة الصيادلة في رفضها موافقة وزير التربية ياسين بو صعب على الترخيص لست كليات جديدة للصيدلة.